INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منارة مطفئة في دول الخليج العربي

10 ديسمبر ... يوم حقوق الإنسان، يرمز هذا اليوم إلى التاريخ الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي وثيقة تاريخية أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف وهي الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم، ومتاحة بأكثر من 500 لغة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الوثيقة التي تمنح القوة للجميع لما تحمله موادها من قدسية للإنسان وحقوقه وتعزيز الصلة بين جميع البشر.

"اين عساها تبدأ حقوق الإنسان العالميّة في نهاية المطاف؟ لنقل في الأماكن الصغيرة، القريبة من المنزل – بل لعلّها في أماكن قريبة جداً وصغيرة جداً إلى حدِّ أنه لا يمكن رؤيتها في أي خريطة من خرائط العالم. [...] ما لم تحظَ هذه الحقوق بمعنى في تلك الأماكن، فإن معناها سيكون أقل شأناً في أي مكان آخر. وما لم تتضافر جهود المواطنين لصونها حتى تكون لصيقة بالوطن، فإنه من غير المجدي أن نتطلع إلى تعميمها في العالم أجمع"

إلينور روزفيلت

تقع مسؤولية حماية حقوق الإنسان على كل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء، وهو واجب أخلاقي وإنساني في الحفاظ على مبادئ وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أي انتهاك.

يُحتفل في هذا اليوم للتأكيد على أن الإنسانية هي قدسية الحياة لذلك من المفترض مواصلة السعي والدفاع عن حقوق الإنسان لينال الجميع حقوقه دون استثناء في كل لحظة ومكان لضمان العيش بكرامة وسلام.

ونحن نحتفل بهذه المناسبة في عام 2018 لابد أن نشير إلى أن حقوق الإنسان في معظم دول الخليج وصلت إلى درجة من التدهور ظلمت معها الملايين من الناس.

اليمن:

شهد اليمن انتهاكات عديدة لحقوق الانسان من جرائم ضد الإنسانية وتدمير لكل ماله علاقة بالحياة الانسانية من مرافق مدنية كالمستشفيات والمساكن والاحياء الشعبية والمدارس وكذلك حملة الاعتقالات وعمليات الاختطاف السرية واستخدام أسلحة محرمة دولياً والأسواء من كل هذا محاصرة الإنسان اليمني حتى الموت جوعاً.

فبعد 4 أعوام من الحرب المفروضة عليه من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية أصبح اليمن يعاني من أكبر كارثة إنسانية في العالم يشهدها التاريخ المعاصر وبعد المجاعة والأوبئة التي قتلت الألاف من الأطفال والنساء وكان يمكن لفتات الخبز أن يبقيهم على قيد الحياة إلا ان الوحشية التي يتعامل بها تحالف العدوان مع الشعب اليمني تظهر مدى إجرامه وتفننه في إبادة ذلك الشعب بانتهاك صارخ لكافة الحقوق الإنسانية.

استمرار الحرب في اليمن يعني استمرار القتل.. قتل الاطفال والنساء والشيوخ والمدنيين والتدمير لكل وسائل الحياة الانسانية دون أي تحرك للمجتمع الدولي لوضع حدٍ لمعاناة شعب بأكمله. والصمت هو أكبر جريمة لأن على الجميع القيام بواجبه تجاه هذا الشعب المظلوم من قبل دول اشترت الإنسانية بنقودها ومصالحها السياسية والتي تحاول اليوم أن تركع الشعب اليمني من خلال فرض شروط قسرية لوقف الحرب من خلال ما يسمى بمفاوضات السلام.

يتمنى المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان إيقاف الحرب المأساوية على اليمن في هذا العام. وأن يحصل الشعب اليمني في العام المقبل على الغذاء بدلا من المجاعة، على الدواء بدلا من الأمراض وعلى السلام بدلا من الحرب.

البحرين:

تمارس السلطات البحرينية يومياً انتهاكات صارخة بحق الشعب البحريني، انتهاكات تصدر طرحها في المحافل الدولية لشدة استبدادها. فليس هناك أشد وقاحة واستغلال من أن تُنتهك حقوق الشعب على أيدي حكومته، فأصبحت البحرين المقبرة الأكبر لشعبها بعد تغيير ديمغرافي هو أشبه بجريمة الإبادة الجماعية لمكون اصيل من الشعب البحريني وتنتهج السلطات الحاكمة في البحرين سياسة الانتقام من الناشطين في مجال حقوق الإنسان فقد انعدمت حرية التعبير عن الرأي وفي حال تجرأ أحد على ممارستها فأقل عقوبة يمكن أن تُنزل في حقه هي عشرات السنين خلف قضبان السجون بعد التعذيب والحرمان وإن كانت جرعة النقد او إبداء الرأي في ممارسات الحكومة أكثر حدة فقد تصل العقوبة إلى الإعدام او المؤبد أو إسقاط الجنسية. قد تبدو تلك الأحكام

غير منطقية للذين لا يعرفون ممارسات السلطة لكن تبدو واقعية جداً للشعب البحريني في ظل انعدام قضاء عادل ومحاكم لا تتمتع بالمعايير الأساسية لأن تكون عادلة.

تصدر الأحكام في البحرين متناسبةً مع مدى الجرأة في ممارسة الحق المشروع والمقدس المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو حرية التعبير عن الرأي، وتتحول ممارسة هذا الحق في محاكم البحرين إلى قضايا ذات دوافع سياسية.

هذا اقل ما يمكن الحديث عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل بلد يتحكم فيه الحاكم المستبد بمعظم قوانين دستوره وكأنه كتب ليرضيه بعيداً عن مصلحة الشعب.

في البحرين لا يمكن التطرق بالحديث عن انتهاكات السلطة البحرينية لمبادئ حقوق الإنسان بقدر ما يجب الحديث عن انعدام دور الشعب في أن يكون صاحب السلطة وتكون له وحده السيادة من خلال هيئات منتخبة من قبله وليست مفروضة عليه من قبل السلطة الحاكمة.

تملك البحرين سجل حقوقي أسود وانتهاكات لكافة مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت عليه البحرين ووعدت بالالتزام به لكن حتى الآن لم نشهد أي التزام بتلك الحقوق ولعل أخطر ما تقوم به البحرين اليوم هي سياسة استبدال شعبها الأصلي بمستوطنين جدد من شعوب أخرى راضية عن سياستها وإعطائهم كافة الحقوق التي يحلم مواطنيها الأصليين في الوصول إليها.

<u>الكويت</u>:

من المؤسف أن نجد في بلد عُرف بالتطور والازدهار والديمقراطية وسعيه لتلبية حقوق شعبه مأساة اجتماعية خطيرة وهي "عديمي الجنسية".

عجزت الكويت على وضع حلول جذرية لقضية البدون واستمرت في التعامل معها بشكل سلبي وعنصري حتى أصبحت نقطة سوداء في سجلها الحقوقي على مدى ستون عاماً.

البدون والذين بلغ عددهم أكثر من 130,000 نسمة غير الذين منُعوا من التسجيل في كشوفات الدولة باعتبارهم مجردين من الجنسية يفقدون الرابطة القانونية مع دولتهم، الرابطة التي تسمح لهم بالحصول على كافة حقوقهم المدنية التي يكفلها الدستور، وتُحمل الدولة المسؤولية في تلبية احتياجات مواطنيها. لتصبح مجرد ولادتهم هو جريمة يتحملون وزرها طوال حياتهم.

ومن المؤسف أيضا، تزايد أعداد سجناء الرأي في السجون الكويتية وعشرات المهجرين وطالبي اللجوء السياسي كدليل واضح على تراجع حقوق الإنسان في الكويت مع ارتفاع وتيرة الفساد والنهب المنظم لثروات الأمة وتراجع هامش الحريات والديمقراطية بشكل مخيف وينذر بمستقبل مظلم للإنسان الكويتي.

السعودية:

يمكن لأوضاع حقوق الإنسان في السعودية أن تظهر مدى المآسي الإنسانية للشعب السعودي إذا علمنا فقط أن ولي العهد لتلك البلاد هو أحد المتهمين اليوم بواحدة من أبشع جرائم القتل والتصفية.

وولي العهد السعودي محمد بن سلمان المتهم الأول بقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي والذي يُخشى ألا تتوقف جرائمه وانتهاكاته عن حدٍ يمكن تصوره. وإن ما يمارسه من جرائم حرب في اليمن تكشف عن مدى تعطشه لإبادة شعوب المنطقة وبلد بأكملها لتنفيذ مأربه السياسية.

ولم يسلم أبناء الشعب السعودي من انتهاكات لحقوقه المشروعة فحالات الإعدام والاختفاء القسري واعتقال الناشطين وخطف الأمراء والشيوخ واغتصاب النساء في السجون وحرمانهم من حقوقهم وغيرها الكثير من الممارسات البشعة تؤكد على معاناة الشعب في السعودية وأحقيته في الوصول إلى العيش بحياة حرة وكريمة.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية مازالت تطبق حتى الآن الشريعة الإسلامية بصفتها قانونها الوطني. وتفتقر لأبسط قواعد المحاكمات العادلة لا يوجد قانون عقوبات مدوّن. ومن المقلق أنه في غياب أي قانون جنائي مكتوب أو أنظمة دقيقة الصياغة، يمكن للقضاء الشرعي والادعاء تجريم جملة كبيرة من المخالفات وأغلبها ينحصر في "الخروج على طاعة ولي الأمر" أو "محاولة تشويه سمعة المملكة".

الإمارات:

قد تبدو الإمارات العربية المتحدة للوهلة الأولى بأنها بلد يعيش سكانه في أمن وسلام وتلتزم حكومته في الالتزام بكافة المعايير والمواثيق التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان.

إلا أن التعمق في ممارسات تلك الحكومة يكشف عن انتهاكات صارخة للإنسانية ولحقوق الإنسان فهي الشريك الأكبر في جريمة إبادة الشعب اليمني كونها أحد دول تحالف العدوان، وقد أقامت على أرضه سجون سرية فاقت بوسائل تعذيبها سجون أبو غريب. وتستمر الإمارات في دعمها للمجموعات الإرهابية في جنوب اليمن وإنشاء مقابر سرية لإخفاء جثث من تم قتلهم على يد عناصرها الأمنية تحت وطأة التعذيب في السجون الغير شرعية التي أقامتها في الجنوب.

أما فيما يتعلق في حرية التعبير لعل الحكم على الناشط الحقوقي أحمد منصور بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة قدرها مليون درهم إماراتي (حوالي 270 ألف دولار أمريكي) بسبب التعليقات التي قام بنشرها على شبكة التواصل الاجتماعي هو خير دليل على انعدامها.

ومع تصاعد الأزمات والحروب وتقلص الديمقراطية وتفاقم العنف تبرز بإلحاح أهمية التذكير بهذا اليوم وكل يوم بضرورة دعم واحترام حقوق الإنسان، للوقوف في وجه الظلم أينما كان، وحتى لا تصبح أصوات الكراهية والحقد والعنصرية والتمييز أكثر جرأة وانتشارا وتأثيرا.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد على إدانته لكافة انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكد على ضرورة قيام الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بواجبها في حماية الانسان من كل صور الانتهاكات والجرائم في العالم والسعي لوضع حد لمأساة تلك الشعوب في ظل استمرار تدهور الوضع الحقوقي فيها وذلك بتجسيد الأقوال بالأفعال في تعزيز احترام حقوق الانسان.

ويدعو المجلس حكومات الدول الخليجية إلى التقيد بالمواثيق الدولية والعهود الموقعة عليها باحترام حقوق شعبها وعدم التضييق عليهم، وحرمانهم من ممارستهم لحقوقهم المشروعة والعمل على إلغاء أو تعديل كافة التشريعات المخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كخطوة إيجابية نحو إرساء أسس العدالة والمساواة والكرامة.

كما يؤكد المجلس على ضرورة معاقبة كل من قام بانتهاك لمبادئ حقوق الإنسان وارتكابه لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ووضع حد للإفلات من العقاب للتأكيد على أن حقوق الشعوب أهم وأكثر قدسية من المصالح السياسية للحكام والرؤساء.

ختاماً يتمنى المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن يعم الأمن والسلم الدوليين العالم أجمع والمنطقة العربية وإقليم دول الخليج خاصة ليتمتع الإنسان بالمزيد من الرفاهية وبجو من الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام.